

(xxii) - ايتار عبد الهادي آل فيجان، سوزان عبد الغاني ألبياتي، مرجع سبق ذكره، ص.120.

(xxiii) - موقع مؤسسة فرتيال، http://www.fertial-dz.com/infra_soc.html، تاريخ الاطلاع : 2014/01/20

(xxiv) - نفس المرجع السابق.

(xxv) - نفس المرجع السابق.

KhaldiFadila, « **Mécanismes d'action des polluants chimiques industriels (engrais et Nox) sur des bio-indicateurs de pollution** », présentée en vue de l'obtention du diplôme de doctorat, université de Annaba, 2012-2013, p.85.

الأنظمة السياسية المحتملة لعراق المستقبل

د. سائر محمد فرج - جامعة السليمانية - العراق

ملخص البحث.

لا شك أن لكل دولة نظامها السياسي الخاص بها، بما يتناسب وأوضاعها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتاريخية والجيوسياسية. ويختلف هذا النظام، باختلاف الظروف والأوضاع السائدة فيها. وثمة عوامل متعددة تحدد تطبيق النظام السياسي في أية دولة. على سبيل المثال يتحتم في الدول الأوروبية حيث رسوخا لفكر السياسي والممارسة الديمقراطية العتيدة وجود أنظمة سياسية متقدمة، بينما في أكثرية بلدان "العالم الثالث" والدول النامية قلما يجد المرء شيئاً من هذا القبيل. فهذه الدول تفتقر عادة إلى المقومات الفكرية الديمقراطية بمراحلها التاريخية المختلفة بالإضافة إلى قلة نضوج الوعي السياسي فيها بشكل عام.

من الصعب أن تدار الدول التي تعيش على أراضيها اثنيات متنوعة أو شعوب واديان مختلفة بصورة مركزية. وهذه الدول التي اهتمت فعلاً بالحفاظ على وحدتها السياسية قد لجأ تالي ما يمكن اعتباره بالحل الأمثل لهذه الإشكاليات ألا وهو تطبيق اللامركزية (الفدرالية)، أي توزيع السلطات بين المركز و الأقاليم وضمن هذا السياق يمكننا اعتبار دولة العراق نموذجاً لتواجد تلك الاختلافات والمشاكل. ففي العراق كانت المركزية دائماً النظام السياسي الوحيد المتبع منذ نشوئها حتى سقوط النظام السياسي فيها على يد قوات التحالف عام 2003. وكان واضحاً منذ البداية أن هذا النظام لا يتلاءم مع مجتمع ذو مكونات سياسية وثقافية وإثنية وطائفية مختلفة.

فيما يخص البدائل والحلول المحتملة للنظام السياسي في العراق في الوقت الحاضر نحاول هنا أن نسلط الضوء في الفصل الأول من هذه الدراسة على خمسة احتمالات أو حلول. فالجزئين

الأول و الثاني يتناولان دراسة موضوع النظام المركزي و نظام الحكم الإسلامي. أما الأجزاء الثلاثة الأخر فتتضمن تحويل العراق من المركزية إلى أشكال مختلفة لأقاليم الفدرالية. و يتم شرح البدائل بالتفصيل بغية تقديم تصور واقعي لإيجاد حل ممكن للعملية السياسية في هذه الدولة.

وفي الفصل الثاني نتطرق إلى أشكالٍ أخرى للنظم السياسية كبدايل لنظام المركزية و سنعرض بهذا الشأن بعضا لمقترحات نعتقد أنها تتناسب مع الظروف الحالية في هذه البقعة المفعمة بالمشاكل الطائفية والمذهبية والعرقية. فالقارئ يجد بشكل عام ضمن هذه الدراسة تسع بدائل تصلح لنظام السياسي للعراق المستقبلي و نعتقد انه من الصعب أن تستطيع العراق الحفاظ على وحدتها السياسية إذا لم يتوجه إلى إحدى أشكال الفدرالية.

المقدمة.

عاشت المجتمعات البشرية وعلى مر العصور وحتى وقتنا الحاضر أنواعا مختلفة من الأنظمة السياسية، واختار كل مجتمع نظاما يتلاءم مع أوضاعه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وإذا نظرنا إلى الأنظمة الموجودة في عالمنا المعاصر نجد أنواعا مختلفة، فهناك أنظمة مركزية وأنظمة لامركزية (كونفدرالية و فدرالية) ، نشأت في ظل واقع غير متجانس من الناحية العرقية أو الثقافية أو حتى الاقتصادية تعيشه تلك الشعوب. إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال فرض نظام معين يطبق في بقعة من بقاع الأرض على بقعة أخرى إلا إذا كانتا متطابقتين في العناصر والمقومات والمؤثرات، وحيثما وجدنا تفاوتات بينهما في الأوضاع المشار إليها، فإنه يتحتم البحث عن نظام مختلف يراعي ذلك التنوع.

إن العراق دولة متعددة الأعراق والمذاهب والثقافات عاشت منذ نشأتها والى الوقت الحاضر ظروفًا وأوضاعًا سياسية غير مستقرة، والسبب الأبرز في ذلك هو جمع هذه المكونات العرقية والمذهبية والثقافية المختلفة قسرا ضمن نظام مركزي لم يراع هذا الاختلاف، لذلك فإن الخطوة الأولى نحو بناء عراق آمن مستقر لا بد أن تبدأ بالبحث عن النظام السياسي الذي يتلاءم و يتناغم مع هذا التنوع .

ولا ندعي هنا أننا نقدم الحل الشامل والكامل لمشاكل العراق نظرا لوجود معوقات تمت الإشارة إليها في البحث، غير أننا نستعرض البدائل و نناقشها بغية التوصل إلى النظام الأكثر ملائمة مع الأوضاع السياسية والعرقية والمذهبية والثقافية.

أولينا في تحليلنا هذا اهتماما خاصا لنظام الفدرالي ، لأن هذا النظام يقلص من صلاحيات المركز لمصلحة الأقاليم والأطراف المشاركة في ذلك البلد، ويساعد على توزيع السلطات إضافة إلى أنه نظام واسع الانتشار عالميا وان ثمانية من بين اكبر دول العالم مساحةً تسود فيها هذا الشكل من النظام السياسي ، كما أننا طالما ابتغينا البحث عن دولة ديمقراطية فإنه من المستبعد الحصول عليها في ظل نظام مركزي، لان المركزية في السلطة يتنافى في معظم الحالات مع مبادئ الديمقراطية.

من خلال هذا البحث نقوم فيما يخص البدائل للنظام السياسي في العراق بعرض عدد من البدائل والنماذج سياسية بشكل عام وعلى النحو التالي:

يتألف الفصل الأول من خمسة مباحث تناولت النظام المركزي والأنظمة الفدرالية ونظام الحكم الإسلامي و تنطرق إلى دراسة المشاكل السياسية والفكرية في الأنظمة المركزية و المشكلة الطائفية في العراق ومن ثم نقدم ثلاث بدائل في تقسيم العراق من ثلاث إلى أكثر من خمسة أقاليم.

وفي الفصل الثاني المعنون بـ "التدويل كطريقة للحل" نتناول أربعة بدائل أخرى: أولاً: الإقليم الكردي و الإقليم العربي (أي دولتين على أسس الاثنية) . ثانياً: إنشاء ثلاث دول للكورد والسنة والشيعية وثالثاً: دولة كردستان الكونفدرالية و دولة العراق. وفي الختام نأتي إلى دراسة الركائز الأساسية للديمقراطية في العراق.

وتأتي الخطة على النحو الآتي:-

الفصل الأول: النظام المركزي والأنظمة الفدرالية.

المبحث الأول: النظام المركزي والمشاكل السياسية والفكرية.

المبحث الثاني: النظام السياسي الإسلامي.

المبحث الثالث: تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم.

المبحث الرابع: تقسيم العراق إلي خمسة أقاليم.

المبحث الخامس: تقسيم العراق إلى أكثر من خمسة أقاليم.

الفصل الثاني: التدويل كطريق للحل.

المبحث الأول: الإقليم الكردي والإقليم العربي.

المبحث الثاني: إنشاء ثلاث دول أو دول كونفيدرالية للكورد والسنة والشيعية.

المبحث الثالث: دولة كردستان الكونفدرالية و دولة العراق

المبحث الرابع: ركائز لبناء عراق ديمقراطي

النتائج

المصادر

الفصل الأول ، النظام المركزي والأنظمة الفدرالية.

المبحث الأول: النظام المركزي والمشاكل السياسية والفكرية.

مارست السلطات السياسية العراقية المتعاقبة منذ نشأة الدولة العراقية عام 1921 النظام المركزي في حكم هذه البلاد ونستطيع أن نقول أن هذا الشكل في الحكم وجد قبولا ملحوظا لدى عدد غير قليل من الأطراف السياسية باعتباره الأمثل لحكم شعب بدأ بعد الحرب الكونية الأولى الحصول على بعض من استقلاليته. بيد أن الموازين قد تغيرت كلياً بتسلم حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة عام (1968). فالبعثيون لم يكونوا مستعدين يتقاسموا السلطة مع الأطراف السياسية الأخرى ، ولم يسمحوا في الواقع لأي جهة أن تشاركهم في أي قرار سياسي مهم. ومنذ ذلك الحين بدأ في العراق عهد جديد يمكن تسميته بعهد السلطة الشمولية ، حيث أخضعت هذا الشكل من الحكم الدولة كلياً ، ترغيباً أو ترهيباً ، تحت سيطرة الحزب الواحد¹ و تحت عنوان ما أطلق عليه "الحزب القائد".

إن التيار القومي العربي الذي وجد ثقله بين عرب السنة ، رأى أن العراق جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية² وأن "الوطن العربي" تمت تجزئته من قبل الاستعمار الأوروبي بعد الحرب العالمية الأولى، وهذه الفكرة أدخلت في الدستور العراقي بأن العراق جزء من الوطن العربي، وقد وجدت هذه الأيدولوجية القومية العربية الشمولية صداها بوضوح في نظام حزب البعث.

وقد استخدمت هذه الأيدولوجية كوسيلة لإعطاء الشرعية للسلطة المركزية ولأن تبقى السلطة في أيدي عدد قليل من الأشخاص داخل الحزب الحاكم. والتغييرات السياسية والاجتماعية ، التي

¹) Naseef Naeem. Die neue bundesstaatliche Ordnung des Irak, Frankfurt, Verl.: Birlach, 2008, S. 80.

²)Dr. Salar Basire, Das politische System im Irak unter der Baath- Partei, Wuppertal, Verl. Wuppertal, 2004, S. 164.

طالَت مفهوم " القومية العربية " خلال العقود الأخيرة لم تُكن جذرية وعميقة ، بحيث تُؤدي إلى ثورة حقيقية يعكس ما حصلَ ذلك في أوروبا¹.

إن ممارسة نظام السلطة المركزية ورفع شعارات لتيار القومي العربي والتعامل مع العراق على انه جزء لا يتجزأ من الوطن العربي حدثت كلها في دولة متعددة القوميات والمذاهب والثقافات. وهذا ما جرَّ العراق دوماً إلى أوضاع سياسية مضطربة. و نستطيع أن نثبت أن تلك السياسات المركزية تقع في مقدمة العوامل التي تسببت إلى الاضطرابات في بنية ونسيج المجتمع العراقي و حالاً لعدم الاستقرار والحروب الداخلية والخارجية التي تعيشها هذا البلاد منذ عقود من الزمن.

وقد أظهر تأريخ العراق السياسي المعاصر بوضوح ، أن نظام الدولة المركزية لا يصلح لحكم ذلك المجتمع الذي يضم مكونات إثنية وسياسية ومذهبية وثقافية مختلفة. وفي نفس الوقت علينا ألا ننسى نظام الدولة المركزية لا ينسجم في كثير من الحالات مع مبادئ الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان خاصة تلك التي تتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

إن الركون إلى المركزية في ممارسات السلطة السياسية يسئ عادة إلى الديمقراطية لان الغاية من المركزية هي عادة احتكار السلطة و احتكار القرار السياسي وسلب حقوق وحرريات الآخرين². ومن المعروف أنه من الصعب جداً أن تنال مكونات مجتمع تعددي حقوقها المشروعة في ظل نظام غير قائم على أسس الديمقراطية.

والكوارث التي حلت بالعراق في السنوات الماضية أثبتت انه ليس بإمكان أي نظام أن يؤمن الاستقرار إلا إذا ما تمت مشاركة جميع التيارات الأساسية في الحكم وإذا ما وجدوا ممثلو مكونات³ المجتمع العراقي اجمعهم مكانتهم اللائقة في صياغة القرارات السياسية وتنفيذ تلك القرارات في السياسية الفعلية. ولسنا بحاجة إلى أن نؤكد أن الدولة التي تستطيع توفير الأمن والاستقرار تطبق عادة نظام الديمقراطية الدستورية.

المبحث الثاني: نظام الإسلام السياسي.

¹Bassam Tibi. Vom Gottesreich zum Nationalstaat, Islam und panarabischer Nationalismus, Frankfurt/m , 1987. Verlag: Göttingen, S.71.

² لمزيد من المعلومات ينظر جريدة (كوردستاني نوي) ، سليمانية / عراق ، 14.8.2010.

³ ينظر خبات عبد الله، مجلة سفيل ، عدد 59، اربيل ، 2013.

من المعروف أن العراق من الناحية المذهبية يتكون من طائفتين رئيسيتين أراد كل منهما أن ينفرد بحكم البلاد. ولكي نفهم ذلك لا بد من إلقاء نظرة إلى التاريخ.

لقد حكمت الإمبراطورية العثمانية الأصقاع الجغرافية المختلفة (وهنا نقصد العراق العربي، الجزيرة و كردستان الجنوبية) التي يتكون منها عراق اليوم ابتداء من القرن السادس عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، و كان المذهب السني هو المذهب السائد في هذه الإمبراطورية ولم يكن للشيعة نصيب في المؤسسات الإدارية العليا للدولة و لا في الجيش، إحدى أهم المؤسسات القوية دائماً وأبداً. وحتى بعد الاستقلال الشكلي للعراق عن بريطانيا تمكن قادة الجيش و الموظفون الكبار من السنة الحفاظ على مناصبهم ومكانتهم في المؤسسات العليا للدولة الحديثة¹. ولم يكن الجانب السني مستعداً لتقاسم السلطة مع الجانب الشيعي، لا أثناء الحكم العثماني ولا بعده. وكانت النتيجة أن تحكم العراق من قبل أقلية سنية وبممارسات نظام مركزي. وقد حالت سياسة إقصاء الشيعة من السلطة دون التوصل إلى مشروع تفاهم وطني تؤمن للعراق قسطاً وافراً من الاستقرار السياسي. هذا على الرغم من أن بعضاً من التيارات الشيعية وساستهم كانوا إلى حد ما يحملون أفكار القومية العربية و يميلون إلى التوجهات المركزية في حكم البلاد.

ولقد أدى الاختلاف المذهبي بشكل عام إلى خلق مناخ من عدم الاستقرار على مدى العقود المنصرمة في تاريخ هذا البلد. فحزب البعث منذ أن تولى السلطة مارس الاضطهاد المنظم ضد أكثرية الفئات العراقية. ولم ينجمن هذه الملاحظة حتى بعض المثقفين داخل الحزب الحاكم نفسه. وكانت نتيجة تضعيف ركائز الحزب كأيديولوجيا سياسية و بلورة انتماءات جديدة على أساس الولاء العائلي لصالح الطبقة أو بالأحرى العائلة المالكة. و رويداً رويداً قام صدام حسين ببناء قيادة شبه قبلية، تمكن من خلالها الاستيلاء الكامل على مفاصل الدولة بمساعدة أقاربه من مدينة تكريت².

وإذا ما عدنا قليلاً إلي الوراء نجد بأن الانتداب البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى لم يقم طيلة حكمه للعراق بمحاولة جدية للتوصل إلى حل معقول لمكونات العراق بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام، بل أغلب الظن انه لم يكن ينوي القيام بذلك أصلاً. فبريطانيا لم تضع اعتباراً للمكونات العرقية والدينية والمذهبية و الاجتماعية ، بل سلمت السلطة السياسية إلى بعض من الساسة العراقيين المحسوبين أساساً على طائفة معينة وهم الأقلية السنية في البلاد، وتجاهلت بذلك

¹(Die religio- politische Bewegung im Irak, in iz3, nr.147, Freiburg, 1988, S.28-33.)

² (لمزيد من المعلومات ينظر، ليام اندرسن (مستقبل العراق) ، سليمان، الترجمة الانكليزية كاميار خطاب صابر و دلشاد حمه ، دار النشر غير معروف ، ص. 232)

أماني المكونات الأساسية الأخرى خاصة الكورد والشيعية ، مما أدى ذلك إلى خلق صراع مرير ما بين تلك المكونات طيلة العقود الماضية.

ومما زادت الطين بله أن الأقلية السنية الحاكمة قد مارست بعد صعود البعثيين إلى سلم السلطة بعد 1968 ملاحقة التيارات السياسية الأخرى بشكل لم يسبق له مثيل. اختلفت الموازين بعد سقوط نظام صدام حسين. فمنذ ذلك الحين اخذ الانطباع السائد يفرض نفسه بأن الأكثرية الشيعية تعمل جاهداً باتجاه الهيمنة على الأقلية. فمن هذا المنطلق ، يمكننا أن نقول أن الرؤية إلى الديمقراطية من وجهة نظر تلك الأكثرية هي رؤية الهيمنة بدلاً من رؤية ديمقراطية سليمة وصحيحة.

وبناء على ذلك يمكننا أن نقول أن الطائفية و القومية العنصرية كانتا وراء الكوارث والمآسي التي حلت بالشعب العراقي. ونستنتج من ذلك بالتالي أن نظاما سياسيا طائفيًا لا يستطيع أن يقدم حلا للمشاكل السياسية والدينية في العراق. أي أن أمام العراق تجاوز الصراعات الطائفية والمذهبية. زد على ذلك نعتقد بأن الارتباط بين الدين بأي شكل من أشكاله المذهبية والدولة بمفهومها المعاصر هو التوجه إلى إيجاد نظام قائم على المركزية إن لم نقل توتاليتارية بكل معنى الكلمة.

قد تستطيع جهة سياسية مذهبية أن تفرض هيمنتها على الدولة وعلى المجتمع لمدة من الزمن ، غير أن الاعتاض من تجارب الحكومات المتعاقبة ، وأخرها نظام البعث ، يثبت انه لا يمكن فرض سلطة فئة معينة على الآخرين عن طريق القوة والى الأبد.

والجانب الأخر من المشكلة، ولاشك في أنها ليست بأقل أهمية، أن العراق تعيش منذ انهيار نظام البعث حالة غياب الدولة و نقصد بذلك دولة مدنية عصرية. وهذه الحالة السائدة أدت إلى فقدان الفرد العراقي لشعور الانتماء إلى الوطن بل تصاعدت بالمقابل حدة الانتماءات الدينية والطائفية على حساب الوطنية. و من جهة ثانية حاولت وتحاول العشائر أن تفرض نفسها في الساحة السياسية منتهزة ضعف السلطات السياسية. فزوال نظام البعث لم يعقبه قيام دولة مدنية عصرية لتكون دولة القانون ودولة المؤسسات المدنية!¹

بناءً على ما تقدم أنفا نستنتج أن بناء النظام السياسي على أساس مذهبي ، لا يُعد خياراً صحيحاً لبناء الدولة المعاصرة في العراق.

¹ (خبات عبد الله، مجلة (سفيل) ، عدد 59.

المبحث الثالث: تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم.

إن مشروع جوزيف بايدن (أنظر الجدول رقم 1) يقسم العراق إلى ثلاثة أقاليم (السنة، الشيعة، الكورد) للشمال والوسط والجنوب هذا المشروع وان كان من الناحية النظرية مقبولاً إلا أن تطبيقه في العراق قد يثير كثيراً من المشاكل ومن المرجح أن يكون نجاحه محدوداً¹. ربما بلانم هذا المشروع كردستان / العراق إذا ما تم إلحاق ما يسمى المناطق المتنازع عليها إلى إقليم كردستان.

أن فكرة تقسيم العراق إلى أقاليم ثلاثة (ولايات) كانت ممكنة أكثر في زمن العثمانيين غير أن التركيبة الديموغرافية للعراق في الوقت الحاضر شهدت تغييراً كبيراً عما كان عليه في زمن العثمانيين. فقد تم تهجير قسم كبير من الشيعة من الأهوار والقرى والمدن، وهاجر قسم آخر منهم نتيجة الأوضاع الاقتصادية السيئة إلى بغداد والمدن السنية، كل ذلك غير التركيبة السكانية من حيث المذهب والطائفة². هذا بالإضافة إلى تهجير وترحيل عدد كبير من الكورد من المدن والقرى إلى وسط وشمال و جنوب العراق في فترات زمنية معينة.

(خارطة رقم 1)

تقسيم العراق إلى ثلاثة مقاطعات



¹ لمزيد من المعلومات ينظر د. حسن لطيف الزبيدي و د. عاطف لافي السعدون (العراق والبحث عن المستقبل)، بيروت، دار النشر: بيروت، 2008، ص 352

² لمزيد من المعلومات ينظر ليام اندرسن (مستقبل العراق)، المصدر السابق، ص. 210-211..

المصدر (Penusakan, 17.08.2013)

إذا تأملنا في تلك الخارطة نصل إلى جواب لمشروع جوزيف بايدن، فمدينة مثل مدينة بغداد بحسب الإحصائيات العامة يبلغ عدد سكانها (7) سبعة ملايين نسمة ، يعيش فيها أكثر من ثلاثة ملايين من الشيعة ، وهناك نصف مليون كوردي فيلي يسكنون فيها، وهم أيضا من الشيعة، فهل يمكن في ضوء هذه المعلومة أن نجعل بغداد إقليما خاصا بالسنة؟ بالرغم من أن بغداد كانت سنية عبر التاريخ.

وبالنسبة إلى جنوب العراق نجد في بعض المناطق مشاكل شبيهة بالحالة في بغداد مكونة من مزيج من الطائفتين السنة والشيعة وان كان الشيعة يشكلون الأكثرية.

إن بروكسل عاصمة بلجيكا واقعة ضمن الإقليم الهولندي (فلاندرن) ، غير أنها جعلت منطقة ثالثة مستقلة تعيش فيها قوميتان ، وعدد الفرنسيين فيها أكثر ولهذا لا يمكن أن يقال بان بروكسل إقليم هولندي بحت مع انه من الناحية التاريخية منطقة هولندية (فلاندرن)¹.

وكما اشرنا سابقا ، فإنه ليس هنالك خط طبيعي فاصل بين المناطق السنية والمناطق الشيعية، فقد اختلطت السنة بالشيعة في أكثر المدن وما يمكن لها أن تعد منطقة سنية خالصة ما يطلق عليه "المثلث السني" الذي يمتد من شمال غرب بغداد إلى الموصل ومن ثم إلى الجنوب حتى الحدود السورية، كما أن هنالك مدنا في الجنوب يمكن أن تعد كمناطق شيعية خالصة، على أن في بعض من مدن تلك الأصقاع يعيش بعض السنة كالبصرة. ومن جانب آخر علينا ألا ننسى أن التنظيمات الشيعة المختلفة غير متفقة على موقف سياسي موحد تجاه كل القضايا السياسية الدائرة في العراق.

أن قيام ثلاثة أقاليم في العراق سيقود هذا البلاد إلى نظام فدرالي مناسب و يساهم في توزيع السلطات وعدم تمركزها في يد المركز. وهذا ما يساهم بدوره بإيجاد تسوية للنزاعات الطائفية ويتناسب في التعامل مع المرحلة الحالية الشبه مستقرة ، حيث يتسنى بذلك للإقليم المختلفة تشريع قوانين خاصة بها يتوافق مع الدستور العراقي.

ومن إيجابيات هذا التنظيم (أي إنشاء الأقاليم الثلاثة) بالنسبة إلى السنة فإنهم يجاورون حدود إقليم كردستان. وبما أن الغالبية الساحقة من الكورد هم من السنة فإنهم يكونون بمأمن من الصراع المذهبي. عندئذ من الممكن بناء علاقات تجارية وثقافية تخدم مصلحة الإقليمين في آن

¹)Belgien verstehen, Brussel, 2010, S. 26.

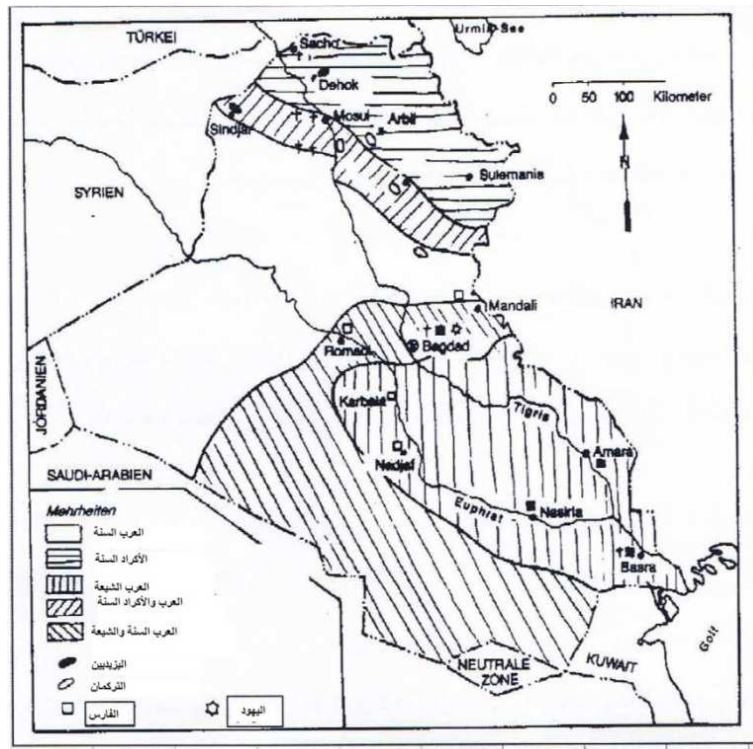
واحد. غير أن ثمة بعض المعوقات تقف في وجه طريق تلك العلاقات ألا وهي إن قسماً كبيراً من العرب السنة مازالوا يحملون ايولوجية القومية العربية وأكثريةهم كانوا مؤيدي حزب البعث وهذا قد يحول دون بناء علاقات ودية مع إقليم كردستان¹.

إلا أن ذلك في رأينا ليس له أثر كبير في ظل الخارطة السياسية الجديدة و رعاية مصالح الإقليم السني. وان النظام الفدرالي الذي نقصده ، ليس نظاماً قائماً فقط على أسس سياسية فحسب ، بل من الضروري أن يشمل الحقول الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي ظل نظام كهذا يتمكن السنة من إدارة شؤون اقليهم بشكل فعال واكثر تأثيراً من نظام لامركزية المحافظات.

وفي حال تأسيس الإقليم السني ، وعلى النحو المذكور ، فإنه من الضروري الاتفاق على تحديد المناطق الكردية "المستقطعة" ، فمن المعلوم أن البعثيين قد ضموا عدة مناطق كردية إلى المحافظات السنية العربية ضمن سياسة التعريب التي كانوا يمارسونها، لذا لا بد من تطبيع وتصحيح تلك السياسات الخاطئة، لأنه بدون ذلك لن يكون هنالك استقرار في الإقليمين.

(خارطة رقم 2)

خارطة العراق حسب الاتجاهات المذهبية



¹) Naseef Naeem, S. 81.

Quelle: Fadil Rasoul, Irak-Iran, Wien 1987, S. 170,

In: Richard Nyrop, Iraq, A Country Study. Washington, D.C., 1979

المبحث الرابع: تقسيم العراق إلى خمسة أقاليم

أن تقسيم العراق إلى خمسة أقاليم يعود إلى اقتراح قدمه احد الساسة العراقيين وهو موفق الربيعي، مستشار الأمن القومي السابق في العراق. حيث قال بأن المكونات السكانية في العراق يتطلب تقسيم العراق إلى خمسة أقاليم ، وبحسب ما يراه الربيعي أن كردستان لها طبيعتها الخاصة من الناحية الجغرافية والقومية لذا ينبغي أن يكون في ظل إقليم خاص به، بل ومن الممكن أن يضم إليه بعض المناطق القريبة منه أيضا. وإقليم ثانٍ يضم مناطق غرب العراق وتشمل الموصل والفرات وأكثر سكانها من السنة. وإقليم ثالث يضم الكوفة ومناطق الفرات الأوسط ومناطق الجنوب. وإقليم رابع يضم البصرة والمناطق القريبة مع نهري دجلة والفرات، والإقليم الخامس يضم بغداد ومناطق من محافظات صلاح الدين وديالى¹ ، (انظر الخارطة رقم 3). ويظهر من هذا التقسيم أن الربيعي لم يأخذ بنظر الاعتبار الصراعات الطائفية والتغييرات الديموغرافية التي تقف حائلا إمام تحقيق هذا المشروع.

خارطة رقم (3)

تقسيم العراق إلى خمسة مقاطعات



¹ (سایت سبتي (الغد) ، عدد 281 ، 2008/8/12 ، سليمانیه ، ص. 6.

Dr. Salar Basire, Das politische System im Irak unter der Baath- Partei,
Erbil, 2013, S. 176

المبحث الخامس: تقسيم العراق إلى أكثر من خمسة أقاليم.

من الممكن تأسيس أقاليم أكثر مما ذهب إليه موفق الربيعي وجوزيف بايدن وذلك بتأسيس أقاليم المحافظات، حيث أن عدد محافظات العراق هو (18) ثمانية عشر محافظة (انظر الخارطة رقم 4) غير أن هذا النظام يحتاج إلى حكومة قوية.

طبقاً للدستور العراقي فإنه يحق لكل محافظة أو أكثر أن تؤسس إقليماً (المادة 115)، وهنا يحتتمل نشأة (10-12) إقليم و بموجب الدستور العراقي فإن المحافظات يمكن أن تلجأ إلى تأسيس إقليم إذا أحست بالظلم وهضم حقوقها من قبل الحكومة المركزية¹.

أن التعدد في الأقاليم على هذا النحو سيؤدي إلى توزيع السلطات في الحكومة المركزية، ويمنع من عودة سلطة المركز وسيزيل مخاوف الشعب العراقي منها، فكل إقليم من هذه الأقاليم يمتلك السلطات الثلاث (برلمان ، حكومة الإقليم والسلطة القضائية) ، وستكون له إدارته الخاصة بما يتلاءم مع واقع الإقليم .

أن هذا التعدد في الأقاليم ستناى بالعراق من مجموعة من الأزمات الإدارية، وربما السياسية والمذهبية أيضاً.

(خارطة رقم 4)

خريطة توزيع المحافظات العراقية

¹ (دستور العراق، بغداد ، 2005 ، دار النشر غير معروف ، ص. 37.



United Nations Cartographic Section, Map: Iraq , no. 3835 Rev. 4
January 2004

الفصل الثاني ، التدويل كطريق للحل.

المبحث الأول: الإقليم الكردي والإقليم العربي.

وهو أن يجعل العراق إقليمين، إقليم للكردي وإقليم للعرب وذلك في إطار دولة عراقية فدرالية. بيد أن هذا الخيار يتطلب تسوية الخلافات والصراعات الدائرة والمتعلقة بما يطلق عليه بالمناطق المتنازع عليها، أي التنفيذ الفعلي للمادة 140 من الدستور العراقي.

وعندما نتحدث هنا عن الإقليم الكردي نقصد به الصقع أو المناطق التي تطلق عليها من الناحية الجغرافية التاريخية تسمية كردستان الجنوبية. سيكون هذا النظام مشابهاً للنموذج البلجيكي حيث هنالك إقليمان، الإقليم الفلاممي (الناطقين بالفلامية الهولندية) و الإقليم الفالوني (الناطقين بالفرنسية) وكل فدراسيون يضم خمسة محافظات¹ (ينظر الخارطة رقم 5).

¹http://www.demokratizentrum.org/fileadm...dmin/media/pdf/fallen_12.pdf.

خارطة رقم (5)

الإقليم الفلاندرن و الوفالون في بلجيكا



Belgien verstehen, Brüssel, 2009, S. 37

المبحث الثاني: إنشاء ثلاث دول أو دول كونفيدرالية للكورد والسنة والشيعه.

إن الواقع السياسي المضطرب في العراق والصراعات العرقية والطائفية لهذه الدولة التي أنشأتها بريطانيا العظمى بعد الحرب العالمية الأولى لكبرى قد تفرض، إذا ما فشلت الحلول الأخرى، تقسيم العراق إلى ثلاث دول للكورد والسنة والشيعه مستقلة عن بعضها البعض أو ثلاث كونفدراليات لهذه المكونات الأساسية.

غير أن هذا التقسيم وإن كان نوعاً ما لصالح السنة من الناحية السياسية والطائفية، إلا أنه لن يكون في مصلحتهم الاقتصادية، إذ أن هذا الإقليم سيعاني من مشاكل اقتصادية جمة، لأن ثروات النفط والغاز قد تقع بشكل شبه كامل في حدود الإقليمين الأخرين (أي كوردستان و عرب الشيعه). وقد يكون بالإمكان حل هذه المسألة عن طريق عقد اتفاقية وطنية بموجبها تقوم الدولتان الكوردسانية والشيعية بتقديم المساعدات لهذه الدولة السنوية لحين استقرارها اقتصادياً¹.

¹Leyla Ozden, Der Födetalismus im Irak, Frankfurt, Verlag: Peter Lang, 2009. S. 138-139.

إن هذا التقسيم يؤدي بدوره إلى إنشاء دول صغيرة نسبياً من حيث المساحة و عدد السكان ولن تكون قادرة على إثارة المشاكل للدول المجاورة على النحو الذي كان يقوم به النظام السابق.

صحيح أن الجانب الإيراني تبحث دائماً عن موطنٍ قدم لها في الدولة الشيعية الحديثة ، ولكن لن يتمكن على المدى البعيد السيطرة عليها، نظراً لوجود اختلافات ثقافية وتاريخية كبيرة ما بين الاثنين. غير أن هنالك حقيقة أن هذه الدولة الشيعية لن تكون في حالة وئام مع أمريكا¹، مما قد يؤدي ذلك إلى خلق نوع من عدم الاستقرار.

المبحث الثالث: دولة كردستان الكونفدرالية و دولة العراق.

ثمة بديل آخر لموضوع مستقبل العراق وهو حل الدولة العراقية وان تنشأ على أنقاضها في شمالها الشرقي دولة كردستان المستقلة. ومن الممكن أن تتفق الدولتان على التفاهم على أساس كونفيدرالي وطبقاً لمعاهدة يتفقان عليها يمكنهم فيها تنظيم الأمور ذات المصالح المشتركة كالمدافع والخارجية والتجارة.... الخ². أن هذا البديل قد ينهي الصراع القائم منذ قيام الدولة العراقية وإلحاق كردستان الجنوبية بها عنوة بين الكورد والعرب.

المبحث الرابع: ركائز لبناء عراق ديمقراطي.

لابد من أن يصبح العراق دولة ديمقراطية لكي يستطيع هذا البلد المحافظة على وحدتها السياسية كدولة. وهذا الأمر يتطلب إيجاد ركائز مهمة. في مقدمة تلك الركائز العمل الدعوى على إنشاء مجتمع مستقر و نظام قائم على الأسس الديمقراطية.

وبصدد مسألة الانتماء و المواطنة ونشوء الهوية الوطنية ينبغي الإشارة إلى حقيقة ألا و هي أن هذه الدولة غير متجانسة من حيث اللغة والمذهب والدين والقومية ناهيك عن بعض المسائل التاريخية والجغرافية والاجتماعية الأخرى. فالنقطة الجوهرية في هذا السياق تتجسد في الاعتراف بهذا الواقع من الناحية الدستورية وبشكل يتفق مع آمال الفئات المختلفة في البلاد بحيث لن يبقى مكاناً لطواهر التهميش بأي شكل من أشكاله ضد الأقليات وإلا تمارس الاكثريات سياسة الاستعلاء بشكل عام. عندئذ يتسنى إيجاد الجوامع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المشتركة ما بين هذه الفئات بحيث ينشأ انتماء تتفق عليها لأكثرية العظمى. وربما أفضل الطرق للوصول إلى هذا الهدف هو دفع المواطنين إلى العمل من خلال التنظيمات المدنية و الأحزاب السياسية

¹ لمزيد من المعلومات ينظر، ليام اندرسون ، مستقبل العراق ، ص. 350-353.

² الكونفدرالية عبارة عن معاهدة وحدة بين دولتين أو أكثر من أجل تحقيق مصالح مشتركة قد تكون لمدة محددة، لكل دولة عاصمتها وعلمها الخاص بها، ولكل دولة سلطاتها الثلاث و عملتها النقدية الخاصة بها، ويمكن الاتفاق بينهما على توحيد العملة كما أن لكل دولة ممثلتها الخاصة بها ومن الممكن تغيير النظام إلى نظام فدرالي طبقاً لاتفاق ، ينظر (علي أشمري - الفدرالية وأنظمة الاتحاد الفدرالي ، بيروت ، 2011 ، ص34).

الليبرالية والمؤسسات الحكومية و غيرها، و محاولة الحد من النشاطات العشائرية و المذهبية و العرقية¹.

تحول العراق إلى مجتمع ديمقراطي.

أن عملية انتقال مجتمع كلاسيكي إلى مجتمع مدني ديمقراطي ومعاصر ليس بأمر سهل، خاصة في الدول التي لم تتعرف في تاريخها المعاصر على أسس و بذور الديمقراطية. وعراق الدولة تندرج ضمن أصناف تلك الدول من بلدان "العالم الثالث" التي تجد صعوبة كبيرة في التغلب على موانع النفسية والموضوعية أمام قيام وإنشاء الأسس الضرورية لهذا التحول.²

تجدر الإشارة إلى أن عملية بناء الديمقراطية و تبنيتها في مجتمعات الشرق الأوسطية، لا تنبثق من لب تلك المجتمعات و بنيتها التحتية و لا في تطور تصورات وأفكار تلك المجتمعات، بما معناه أنها ليست مبنية على تحولات جذرية في ثقافة أفرادها، بل كان عادة تحولاً وقتياً لدى طبقاتها العليا مما أدى في كثير من الأحيان إلى النكوص الحضاري.

وفي نفس الوقت لا يمكن إحداث التحول الديمقراطي لأي مجتمع، في ظل غياب الأفكار المبنية على القيم الإنسانية و ثقافة الحوار العقلاني و التنمية السياسية و التطور الحضاري بشكل عام، كما الحال في العراق اليوم.

ومما لاشك فيه أن هناك عدة شروط سياسية متوفرة في هذا السياق في العراق، منها الانتخابات الجارية و وجود التعددية و قسط وافر من حرية الكلمة و حرية الصحافة و هذه الشروط من أركان الأساسية لبناء نظام ديمقراطي. بيد أن وجود هذه الأركان لا يكفي لإيجاد الأسس الاجتماعية والسياسية اللازمة لقيام الديمقراطية، كما تم ذلك في أوروبا.³

على أية حال فبناء مبادئ الديمقراطية يتطلب وجود عدد من المؤسسات الشرعية كالدستور ونظام الانتخابات والأحزاب السياسية والحريات والمنظمات المدنية وغيرها.

ونشير هنا أن بعض العوامل تعرقل الديمقراطية، واحدي أهم هذه المعوقات هو أن الديمقراطية لن تتحقق بدون ثقة الفرد بهذا المفهوم. و ثمة مسائل جوهرية أخرى تلعب دورها

¹ للمزيد من المعلومات ، أنظر جريدة (روثنامي روثنامه)، قسم البرد ، 5.3.2009 ، مقابلة مع عميد كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ص. 7.

² Salar Basira, das politische System im Irak unter der Baath - Partei, Dissertation, 2013, S. 184.

³ همان سترجاوة ، ل. 5.

بشكل أو بآخر في هذه المعادلات كالتركيبة الاجتماعية لأفراد المجتمع والآداب والقيم السائدة والوعي الثقافي وكل هذه العوامل تؤدي بالتالي إلى نضوج مبادئ الديمقراطية. من الضروري أن تولد الديمقراطية في رحم الثقافة السياسية في المجتمع. وهذا ما يسوقنا إلى الإثبات بأن عجلة تغيير المجتمع تسير في هزة المجتمعات ببطء شديد. لأن التغيير في المؤسسات أسهل بكثير من التغيير في ثقافة المجتمع¹.

النتائج.

إن النظام السياسي المركزي لا يتلاءم مع طبيعة العراق ومكوناته، ولقد اثبت تأريخ العراق السياسي هذه الحقيقة بوضوح.

إن أفكار القومية المتطرفة والشمولية في ممارسة الحكم كما مارسها حزب البعث في العراق أدت إلى زعزعة استقرار أركان هذه الدولة وشعبها. أمّا الاستقرار الشكلي الذي كان موجوداً إبان الحكم البعثي فكان استقراراً قائماً على أسس الاضطهاد والعنف.

وإذا كان نظام المركزية "مجدياً" بالنسبة إلى دولة ذات قومية واحدة فإن هذا النظام ليس صالحاً لدولة متعددة الأديان والقوميات والمذاهب والطوائف كالعراق.

إذا لم يتوجه العراق نحو نظام فدرالي لا مركزي حقيقي، فيبدوا لنا انه من الصعب أن يستطيع هذا البلد الحفاظ على وحدته وربما يؤدي ذلك إلى زوال وحدتها السياسية عاجلاً أم آجلاً. وأغلب الظن أن يؤدي بقاء العراق في دوامات صراعاتها الداخلية إلى تقسيم البلاد إلى أكثر من دولتين.

المصادر.

المصادر باللغة الكردية:

- 1- منوچر محسنی (علم الاجتماع العام)، ترجمة مصلح اروانی.
- 2- (مجموعة من المؤلفين)، علم السياسة، ترجمة من الانكليزية اوات أحمد.
- 3- لیام اندرسن، مستقبل العراق، ترجمة من الانكليزية کامیار خطاب صابر، و دلشاد حمه.

¹ لمزيد من المعلومات ينظر لیام اندرسن (مستقبل العراق)، المصدر السابق، ص. 208.

المصادر باللغة العربية:

- 1- د. حسن لطيف الزبيدي و د. عاطف لافي السعدون، العراق والبحث عن المستقبل.
- 2- دستور العراق ، 2005.
- 3- علي الشمري – الفدرالية وأنظمة الاتحاد الفدرالي.

المصادر باللغة الألمانية:

- Bassam Tibi, Vom Gottesreich zum Nationalstaat, Islam und panarabischer Nationalismus. Belgien verstehen, Brüssel, 2009.
- Die religiös-politische Bewegung im Irak, in:iz3,Nr.147.
- Dr. Salar Basire, Das politische System im Irak unter der Baath- Partei. Fadil Rasoul, Irak-Iran
- Leyla Özden , Der Föderalismus im Irak.
- Naseef Naeem, Die neue bundesstaatliche Ordnung des Irak, Frankfurt.
- Richard Nyrop, Iraq, A Country Study. 1979, Washington,D.C.
- الانترنت
- <http://www.demokratizentrum.org/fileadmin/media/pdf/fallen> 12.pd.

تشكيل هوية الأنا وعلاقتها بالتوافق النفسي والاجتماعي

لدى الشباب العراقي المقيمين في الدنمارك

د. محمد الجبوري - الأكاديمية العربية في الدنمارك.

ملخص البحث.

هدف البحث على التعرف على علاقة طبيعة تشكيل الهوية بالتوافق النفسي والاجتماعي.ويستهدف البحث الحالي التعرف إلى: كيفية تشكل هوية الأنا وأهميتها في الاندماج الاجتماعي لدى عينة البحث